الباب الأول

إسرائيل وأفريقيا

النيل هو حياة مصر، فمصر هبة النيل كما قال هيرودوت، ولقد لعب النيل دورًا رئيسيًّا فى تكوين تاريخ وحضارة مصر عبر العصور، وأثر نقصانه أو زيادته على استقرارها. وما زال للنيل أهميته فى حياتنا المعاصرة، بل ازدادت مع زيادة السكان والتطورات الحضارية والتى تطلبت مزيدًا من المياه. وخلال الخمسينيات من القرن الماضى، بدأت تطفو على السطح مشاكل المياه بين دول المنبع والمصب، فهناك تسع دول ترتبط بها مصر عن طريق النيل شريان الحياة، ثمانى دول منبع ودولة مصب مع مصر هى السودان. طلبت الدول الثمانية مراجعة أو إلغاء اتفاقيات نظَّمت استخدام المياه بين دول المنبع والمصب، ولم تكن لهذه الدول من قبل الإمكانات للتهديد بإقامة السدود، ولكن مع التطورات العالمية أصبحت أفريقيا بمياهها وزراعاتها ومعادنها مطمعًا للغرب وإسرائيل[1]، ولقد ارتبطت حقوق مصر بمياهها وعلاقتها بدول الحوض باتفاقيات أهمها اتفاقية عام ١٩٢٩، ولقد رأت دول الحوض أنها غير ملزمة بها لتوقيعها فى فترة استعمارية، ولكن تمسكت مصر بنصوص الاتفاقيات استنادًا لنصوص القانون الدولى.

وبما أن مشكلة المياه أصبحت مشكلة عالمية تقام لها المؤتمرات وتعد عنها الدراسات، فهناك من المتخصصين من يرى أن الحروب القادمة ستكون حروب مياه. ولقد برز الدور الإسرائيلى فى هذه المشكلة؛ فإسرائيل لديها مشكلة ليست ملحة فقط بل خطيرة، بل ذكر بعض الكُتاب الإسرائيليين أن تكلفة رى الدونم من الأرض ستعادل قيمة إنتاجيته. ومن هنا، كان سعيها للحصول على المياه، فاتجهت أطماعها لتوصيله إليها عن طريق مصر عبر سيناء إلى النقب، تلك الأطماع قد بدأت منذ هرتزل وقبل قيام إسرائيل. كذلك اتجهت إسرائيل لدول حوض النيل لمساعدتها فى إقامة مشروعات الرى والسدود لاتخاذها ورقة ضغط على مصر، وفى الوقت نفسه روَّجت لفكرة تدويل المياه ليمكنها شراؤها، وربط بيريز فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» بين الشرق الأوسط ومياه حوض النيل.

أصبح الدور الإسرائيلى ـ فى أفريقيا عامة ودول حوض النيل خاصة ـ وتأثيره على مصر

(١) عن النيل، انظر كتاب محمد عوض محمد: «نهر النيل»، وإميل لودفيج: «النيل حياة نهر»، ترجمة عادل زعيتر.

وأمنها المائى؛ مطروحًا فى الخارج وفى مصر. وبالنسبة للموقف المصرى، هناك موقف الحكومة والمتحدثين الرسميين الذين يهوِّنون من تأثير الاختراق الإسرائيلى لأفريقيا، ويؤكدون أنه لا صلة له بالمياه المصرية، وأن التواجد المصرى أكبر من التواجد الإسرائيلى بكثير، وأن النشاط الإسرائيلى تحت الملاحظة، رغم أن بعض المسئولين السابقين، كالدكتور محمود أبو زيد وزير الرى السابق، ذكر فى ندوة عن النيل فى قناة العربية أن هناك تدخلًا إسرائيليًّا، وهو ما أكده جميع المشاركين فى هذه الندوة من خبراء المياه والمشتغلين بالعلوم السياسية.

من المعروف تراجع دور مصر الأفريقى بعد عهد الرئيس عبد الناصر، الذى كان لمصر فى فترة حكمه تأثير واضح فى أفريقيا ودول حوض النيل، حيث قام بدعم حركات التحرر الأفريقى، ورغم قيام الدول الأفريقية فى أعقاب حرب ١٩٧٣ بقطع علاقاتها مع إسرائيل، فلم تحاول مصر توطيد علاقاتها بدول حوض النيل أو توثيق التعاون، بل لقد استعادت إسرائيل علاقاتها تدريجيًّا بالدول الأفريقية بعد اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وإن كان بعضها ـ رغم المقاطعة السياسية ـ ظل له علاقات اقتصادية قائمة، وقد كان من السياسات الأولى التى أعلنتها إسرائيل على لسان بن جوريون، أول رئيس لوزرائها، الحرص على الاتجاه نحو أفريقيا. وأكد بيريز فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» أن أفريقيا لن تنهض وتحل مشكلة المياه إلا بالتكنولوجيا الإسرائيلية، حينما عرض مشروعه لتوصيل مياه النيل لإسرائيل عن طريق مصر، وهو ما تكرر على لسان المسئولين الإسرائيليين الذين زاروا أفريقيا، أو استضافوا وفودها أو مسئوليها فى إسرائيل.

تعددت الآراء حول التأثير الإسرائيلى والدور الإسرائيلى فى منطقة حوض النيل كما ذكرنا، فهناك من هوَّن منه، بل اعتبر أن البعض مصاب بتخيل وأوهام نظرية المؤامرة، وأنهم يقيمون عليها حساباتهم، وأن التدخل الإسرائيلى فى أفريقيا محدود. وهناك من رأى خطورة الاختراق والأهداف الإسرائيلية فى أفريقيا على أمن مصر المائى، وأهمية تأثيرها فى سياسة بعض دول حوض النيل، واستغلال الوضع فى أفريقيا كورقة ضغط على مصر. وأعتقد أن هذا الخطر ليس وليد اليوم، فالكاتب الكبير كامل زهيرى نبَّه إلى ذلك فى كتابه «النيل فى خطر». وهناك محللون غربيون يرون أن سياسة مصر تجاه أفريقيا كانت تتراوح بين التهوين أو التهديد بالحرب، والآن أصبحت تتراوح بين التهوين والديبلوماسية.

أما عن الموقف الحكومى، فالسيدة السفيرة منى عمر مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية؛ أكدت أن مصر موجودة بفاعلية فى حوض النيل، ووصفت ما يقال عن الوجود الإسرائيلى بأنه «كلام عايم»، وقالت: إنه ليس هناك أشياء ملموسة، حرصًا على ألا يؤدى ذلك لأن نخسر علاقاتنا مع دول مهمة بالنسبة لنا لمجرد كلام يقال.

ومن جانبه، قال الدكتور محمد نصر الدين علام وزير الموارد المائية والرى: إن مصر موجودة فى دول حوض النيل، وتعمل باستمرار على مد جذور التعاون مع هذه الدول، وأن هناك تعليمات صدرت له من الرئيس مبارك للاستجابة إلى طلبات دول حوض النيل فيما يخص إقامة المشروعات المائية بها، وأكد علام على أن الدور المصرى فى دول حوض النيل أكبر من الدور الإسرائيلى[٢].

وكما ذكرنا، هناك من أرجع المخاوف إلى نظرية المؤامرة التى تسيطر على أفكار البعض، فيتخيلونه خطرًا وهميًّا قادمًا وينسجون حوله رواياتهم، فالأستاذ مكرم محمد أحمد كتب فى الأهرام: أما هؤلاء الذين يرون الذئب وراء الأكمة، وأن إسرائيل هى السبب لأنها تحرِّض الإثيوبيين والأوغنديين، وينسجون أساطير متوهمة حول جولة أفيجدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلى فى أفريقيا، فأغلب الظن أنهم يبحثون عن أسباب واهية تخفى خيباتهم؛ لأن ليبرمان أصغر كثيرًا من أن يهدد مصالح مصر فى أفريقيا؛ لأن كل الاقتراحات التى قدمها ليبرمان لرئيس الوزراء الإثيوبى ميليس زيناوى لا تعدو أن تكون عروضًا للاستثمار فى مجال التنقيب عن المعادن، وبعض مشروعات توليد الكهرباء على بعض الأنهار الإثيوبية الصغيرة، إضافة إلى التعاون الأمنى فى متابعة الحركة الأصولية الإسلامية فى الصومال والقرن الأفريقى، ولا يزيد حجم استثمارات إسرائيل فى إثيوبيا ـ طبقًا لما أعلنه ليبرمان ـ عن مائة مليون دولار، لا تكاد تصل إلى نصف استثمارات الشركة المصرية لصناعة الكابلات[٣].

المشكلة أننا اعتدنا أن نهوِّن من أمر اهتمام إسرائيل بالنيل وسعيها للحصول على مائه، وخاصة عن طريق مصر، فإن لم تتمكن فعن طريق التدخل والسعى لتوطيد علاقاتها بدول حوض النيل؛ فعلاقات إسرائيل ليست قاصرة على المائة مليون، وهذا الرأى قاله خبراء مصريون وأفارقة عن التغلغل الإسرائيلى فى دول حوض النيل، فالدكتور مغاورى شحاتة دياب أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية يقول: إن إسرائيل موجودة فى حوض النيل، ولها دور مؤثر فى هذه الدول يُعرف بـ «المشروع المائى»، وهو الذى وصفه ثيودور هرتزل مع بداية الحلم الصهيونى، كما أن إسرائيل بموجب هذا المشروع المائى جعلت كل حدودها عبارة عن حدود مائية سواء أكان حاليًّا أو ما تخطط له مستقبلًا؛ حيث إن إسرائيل تسعى للاستيلاء على الأنهار أو منابع الأنهار، مدللًا على ذلك بأن إسرائيل استولت على هضبة الجولان، كذلك استولت على المياه الجوفية بمنطقة الضفة

(٢) جريدة الدستور: ٢٦ / ٩/ ٢٠٠٩.
(٣) جريدة الأهرام: ١٩/ ٩/ ٢٠٠٩.

الغربية ونهر الأردن، وكذلك سعيها لتنفيذ مشروع قناة البحرين، علاوة على أنها تتعامل مع تركيا فى مجال المياه[٤].

ويذكر الدكتور مغاورى أن هناك من يردد أن إسرائيل ليست لديها مطامع فى مياه النيل، والحقيقة على عكس ذلك، فإسرائيل لديها أحلام كبيرة فى مياه النيل، ولها مشروع جاهز للحصول على مياه النيل تخطط لتنفيذه، ويتمثل فى تجميع المياه المتساقطة بجوار البحر الأحمر فى كلٍّ من إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان، ونقلها إلى إسرائيل فى خط أنابيب عبر البحر الأحمر مرورًا بخليج العقبة؛ لتستخدم هذه المياه فى استصلاح صحراء النقب. وأن ديان سبق أن أشار إلى أن إسرائيل كانت تخطط من قبل لنقل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق مصر، وإن كان المشروع غير مطروح للنقاش لا حاليًّا ولا مستقبلًا.

وكذلك يقول الدكتور أحمد فوزى خبير المياه بالأمم المتحدة: إن إسرائيل حاضرة بقوة فى دول حوض النيل، ولها دورها المؤثِّر فى هذه الدول. مضيفًا أن إسرائيل تستخدم هذا الدور كورقة ضغط لتحقيق مطالبها خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى، وأكد أن الدور الإسرائيلى فى دول الحوض يؤثر بالسلب فى حصة مصر من مياه النيل، خاصة أن إسرائيل تدعم دول حوض النيل من خلال الخبراء المتخصصين فى مجال المياه، ودعم هذه الدول فى مجال تطوير المناطق الزراعية من رى الأمطار إلى الرى الدائم عن طريق مياه النيل، ووصف زيارة ليبرمان إلى ثلاث دول فى حوض النيل بأنها تأتى فى إطار الضغوط السياسية التى تمارسها إسرائيل على مصر ودول الحوض للرضوخ لمطالبها[٥].

والدكتور سامى المفتى خبير المياه والبيئة، أشار إلى أن هناك دورًا لإسرائيل فى دول حوض النيل، لكنه أشار إلى أن هناك دورًا للصين أيضًا.

ويشرح الصحفى السودانى الخبير فى شئون القرن الأفريقى، سيد أحمد خليفة، أبعاد المخاطر التى تلحق بمياه النيل جراء تقوية علاقة إسرائيل بإثيوبيا، بأن ملف المياه لا يغيب أبدًا عن الملاحقة الإسرائيلية لمصر، خصوصًا بعد اجتماع دول حوض النيل فى القاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٩، الذى شهد تحسنًا واضحًا فى علاقة مصر بإثيوبيا، واستشعار إسرائيل الدائم تأثير

(٤) الدستور: ٢٦ / ٩/ ٢٠٠٩، الدستور: ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٥) http.//www.sudanile.com.Index

الدور المصرى فى حال نجاح مصر فى خطط التنمية والبناء فى دول حوض النيل، وقدرتها على زعزعة ملف المياه، الذى حركته إثيوبيا وكينيا فى ديسمبر ٢٠٠٩؛ مما يهدد مصالح إسرائيل ويعوق استقرارها.

والواضح، كما يرى خليفة، أن وجود إسرائيل فى إثيوبيا هو تخطيط للمستقبل، فضلًا عن إمكان إحراز كثير من النجاحات فى أفريقيا، مبررًا رؤيته بأن علاقات إسرائيل بإثيوبيا ظلت دائمًا مميزة، ولم تتأثر حتى بحقبة منجستو هيلامريام الاشتراكية، على الرغم من أن النظام الإثيوبى كان فيها جزءًا من المعسكر الاشتراكى وحلف عدن المعادين للغرب، ورد السبب إلى التخوف الإسرائيلى والإثيوبى من المد العربى فى البحر الأحمر. ويجنح خليفة لرؤية اتفاق السلام المتوقع فى السودان، والذى سيتيح كيانًا ذاتيًا فى الجنوب، ولا يمنع إقامة علاقة بين الكيان الجنوبى وبين أية دولة فى العالم، بمنظار أنه يحقق لإسرائيل نشاطًا استثماريًا ضخمًا. ولكى لا تحس الحكومة فى شمال السودان بحرج، يشير خليفة إلى أنه سيتعين على إسرائيل أن تتسلل خلسة من خلال البوابة الإثيوبية[٦].

والأستاذ حسن مكى الخبير فى شئون القارة الأفريقية والأستاذ فى جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم، يرجع إلى مستويات إستراتيجية عدة لتحليل مساعى إسرائيل لتوطيد علاقاتها فى منطقة القرن الأفريقى. فمن جهة، ينفى مكى نفيًا قاطعًا بأن يكون الفلاشا أو الفلاشا مورا يهودًا، ويقرر بأن أفريقيتهم ليس فيها جدال، لكن إسرائيل أرادت توظيفهم على المدى البعيد بالإفادة من التوجه العالمى لإعادة الاعتبار لكل ما هو أسود من خلال الاحتفاء برموز سوداء، مثل مايكل جاكسون، والأب ديزموند توتو، وكولن باول، وكونداليزا رايس، ونلسون مانديلا، وكوفى عنان، مما يصب فى مصلحة إسرائيل بتهجير العرب واستيعاب السود فى مجتمعها؛ بغية التأكيد للأفارقة بصفة عامة بوجود جذور مشتركة تسهِّل مهمة عزل العرب عن أفريقيا. ومن جهة أخرى، يمكن لإسرائيل التحكم فى ملف مياه النيل بإعادة الفلاشا إلى إثيوبيا كسادة لبحيرة تانا للعمل على صعيد إستراتيجى لخدمة أهداف تتعلق بتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل، وتكدِّر علاقات السلام فى القرن الأفريقى، مما تؤكده دراسات ممولة من قبل «مؤسسة السلام الإسرائيلية»، و«مؤسسة السلام الأمريكية»،

(٦) مقالة لخالد عويس، إسرائيل وإثيوبيا، ٢٠٠٤. alarabiya.net/articles/2004.

على شاكلة الدراسة الصادرة أخيرًا بعنوان «النهر والصليب ـ The River & the Cros» التى ذهبت فى هذا الاتجاه[٧].

وقد عرض برنامج «مشاهد وآراء»، فيلمًا وثائقيًا بعنوان «مياه قيد الاحتلال»، قدمته ميسون عزام، عن مصر وإسرائيل ودول حوض النيل فى ٢٠٠٧. استعرض البرنامج ما حدث بعد انتهاء حرب تحرير سيناء فى ١٩٧٣، وكيف اتجهت إسرائيل لدفع نخبة من خبرائها لإعداد دراسة كافية لمطالبها فى المياه المصرية؛ حيث أعد المهندس الإسرائيلى إليشع كيلى دراسة شهيرة عام ١٩٧٤ باسم «مياه السلام»، وشرح فيها مخططًا لنقل مياه النيل عبر أنبوب يمر تحت قناة السويس قرب مدينة الإسماعيلية، ثم يتجه إلى المناطق التى احتلتها إسرائيل حتى يصل إلى بئر السبع وصحراء النقب لكى يرويها؛ من أجل تأسيس مناطق جديدة للاستيطان.

وبعد اتفاقية السلام، وافق الرئيس السادات على مشروع قناة السلام الذى رأى أنه دعم للسلام، حتى تصل المياه إلى المؤمنين من مسلمين ومسيحيين ويهود؛ حتى يستخدمها رواد المسجد الأقصى وحائط المبكى وكنيسة القيامة، ولقد توقفت ـ أو بمعنى أصح ألغيت ـ الفكرة نتيجة لرفض شعبى. ثم يعرض البرنامج لمحاولات إسرائيل التدخل فى الشأن الأفريقى، وقد شارك فى البرنامج الذى أذيع على حلقتين مجموعة من الخبراء فى الشأن الأفريقى والعلوم السياسية، مع وزير الرى المصرى آنذاك محمود أبو زيد، ومعه أحمد بهاء شعبان الكاتب والمحلل والناشط السياسى، وحلمى شعراوى مدير مركز البحوث العربية الأفريقية، ود. سامى مخيمر، وصبحى يوسف باحث إستراتيجى، وحسن سامى الباحث فى الشئون الدولية، وعماد جاد الباحث بمركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ورئيس تحرير مختارات إسرائيلية، وآخرون، وكان السؤال المطروح فى بداية الحوار عن فترة حكم السادات وعن «تصريح الرئيس السادات بتوصيل المياه إلى إسرائيل»، فحاول الوزير نفى أو عدم تأكيد هذا القول «مش عايزين نؤكد الكلام ده، وإن السادات وعد إسرائيل بمياه النيل»، وأضاف أن أحد المسئولين فى وزارة الموارد المالية فى مصر ذكر أن «مثل هذا المشروع لم يُثر والكلام كثير»[٨].

---

(٧) خالد عويس، إسرائيل وإثيوبيا، يونيو ٢٠٠٤ alarabiya.net/articles/2004.
كذلك يمكن الرجوع إلى http: //www.arrouiah.com/node/10/8/2009.
وإلى مقالة لأحمد عزب ٧ / ٦/ ٢٠٠٩ عن كتاب إسرائيلى جديد بعنوان: إثيوبيا وإسرائيل تحاربان مصر على مياه النيل.

(٨) برنامج مشاهد وآراء، إعداد: ميسون عزام، الفيلم الوثائقى: «مياه قيد الاحتلال» ندوة شارك فيها وزير الرى المصرى آنذاك محمود أبو زيد ٨ / ٤/ ٢٠٠٨ http:/www.alarabiya.net.

والحقيقة أن أسلوب المسئولين فى النفى أو التهوين يفقد الحديث المصداقية، فلقد صرح الرئيس السادات بمد مياه النيل إلى القدس، وهناك وثائق أوردها كامل زهيرى، نقيب الصحافيين الأسبق، ومنشورة فى الصحف المصرية عن تلك التصريحات، وهناك خطابان مرسلان لبيجين وللملك الحسن ملك المغرب، ولقد أكد حلمى شعراوى على صدور هذه التصريحات، وأنها وردت فى رسالة من الرئيس السادات إلى بيجين فى أغسطس ١٩٧٩ ونشرت فى الأهرام، وأن بيجين رد بقوله: «تكلمنا عن وصول المياه للقدس كحق لنا وليس تبرعًا من مصر... إلى آخر الرسالة الرسمية». ولقد أكد أحمد بهاء الدين صحة هذا، وأضاف أن إسرائيل استطاعت عن طريق المفاوضات وتدخلات كثيرة فى أفريقيا تمهيد الأرض للحصول على موافقة هذه الدول، واستطاعت أن تزلل امتناعها عن الموافقة بشكل كبير، ولكن الرئيس السادات اغتيل فى أكتوبر ١٩٨١، وحينما أتى الرئيس حسنى مبارك إلى الحكم لم يكن من المناسب طرح المشروع؛ لأنه كان سيدخله فى صراع دامٍ مع قوى المعارضة الوطنية التى رفضت من الأساس الموافقة على المشروع.

ولقد أضاف سامى مخيمر أن إسرائيل تدعى أن مصر ستوصل المياه للفلسطينيين، وأن هذا يعنى أنه لو دخل الفلسطينيون سيناء ستقوم بتوصيل المياه إليهم، ويعتقد أنها قامت بالضغط على الفلسطينيين ليدخلوا الأراضى المصرية، وما يحدث فى الآونة الأخيرة محاولة تنفيذ للمخطط؛ لأنه فى هذه الحالة إذا دخل الفلسطينيون سيناء ستضطر مصر لتوصيل المياه إليهم، وستتمكن إسرائيل من أن تستغل كافة المياه الموجودة فى المنطقة الفلسطينية، ويصبح الفلسطينيون مرهونين بالمياه المصرية، بحيث سيصبح من المستحيل على مصر فى يوم من الأيام أن تقطع المياه عنهم.

ولقد ألقى أحمد بهاء الدين ضوءًا عن الموقف الإسرائيلى تجاه مياه النيل[٩]. فقال إن لها موقفًا أساسيًا وثابتًا باعتبار نفسها شريكًا فى المصادر المائية فى المنطقة، وإن كتاب «الشرق الأوسط الجديد» الذى أصدره شمعون بيريز فى ١٩٩٤، وحكى فيه بالتفصيل عن مشكلة المياه، وكيف تعتبر إسرائيل أن لها موقفًا أساسيًا يحتم عليها ضرورة اقتسام المصادر المائية، وتعتبرها مسألة سلام أو حرب فى المنطقة، وأن منعها من الحصول على حاجاتها فى مياه المنطقة سيكون من دواعى الحرب[١٠].

---

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه.

كذلك أكد صبحى يوسف، أن إسرائيل تريد جعل نفسها شبكة الالتقاء للمصالح بحيث تكون العلاقة عضوية، وأن الاتفاق الذى تريده ليس ذا طبيعة اقتصادية فحسب، بل إنه بالأحرى ذو جوانب سياسية وديبلوماسية، بل ـ فى الحقيقة ـ إستراتيجية، وهو إدخال مزيد من المياه إلى إسرائيل.

والنقطة الأخرى التى تم إثارتها هى مسألة تدويل مياه النيل، وهو ما تسعى إليه الشركات، وأن هذا أثير فى الثمانينيات واستمر مثارًا إلى الآن، وأن البنك الدولى خصص ١٠٠ مليون دولار لدراسة موضوع المياه فى حوض النيل؛ لكى يتمكن من بحث تدويل المياه. وفى مؤتمر روما عن المياه، رأى البعض ضرورة تحويل المياه إلى سلعة دولية تُشترى بالبترول وبالأموال مباشرة، وقد سبق أن قال شقيق الزعيم التنزانى نيريرى أن على الدول العربية شراء جالون الماء بمقابل جالون البترول.

وقال الوزير السابق محمود أبو زيد: إن منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل منطقة شحيحة بالمياه، وإن إسرائيل ستظل تداوم على محاولة الحصول على المياه الإضافية، وإنها مارست ضغطًا شديدًا أثناء مفاوضات متعددة الأطراف لإدخال نهر النيل ضمن مشكلة الشرق الأوسط، ويذكر أن مصر نجحت إلى حد كبير أن تفصل تمامًا بين حوض النيل وبين مشكلة الشرق الأوسط، على أساس أن حوض النيل تحكمه قواعد، وهناك دول لها اتفاقيات ومشاركة، وأن دول حوض النيل اتفقت على عدم نقل مياه النيل خارج الحوض. كذلك أكد الوزير أن تدخل إسرائيل فى إثيوبيا، أو فى أى من دول حوض النيل الأخرى يعتبر أمرًا مهمًّا، بل ويعتبر أمرًا سياسيًّا إلى حد كبير وموضوعًا تحت المراقبة، فسألته المذيعة: «يبدو أنك تؤمن بنظرية المؤامرة؛ أفهم من كلامك خلال المقطع الذى استمعنا إليه بأنك تقول بأن إسرائيل تعتدى على مصر من خلال إثيوبيا»، ولقد رد الوزير «أن كل دولة لها سياستها، وما من شك أن من ضمن سياسة إسرائيل محاولة الحصول على مياه إضافية»[١١].

وإن كان الوزير يرى أن علاقة مصر من خلال هيئة لمياه النيل قد أصبحت أفضل، فإن هذا لا يمنع أبدًا محاولة إسرائيل التأثير على هذه العلاقة، فالوزير السابق يؤكد نظرية المؤامرة، ولقد تحدث حلمى شعراوى عما تقوم به إسرائيل من مشروعات تجاه دول أفريقيا، وأنها تدرس

---

(١١) المرجع نفسه

مشروعات فى إثيوبيا لإقامة ٢٠ سدًّا على بحيرة تانا لسحب المياه ومساومة مصر، وأنها قدمت لتنزانيا خبراء رغم عرض مصر لفكرة مدها بخبراء للرى، وتدخلت فى الكونغو وجعلت موبوتو يتخذ موقفًا من مصر. وذكر حسن ساتى أن صحيفة آخر لحظة السودانية قد نشرت وثائق عن وسفر وفود إسرائيلية سرية إلى جُبا تحت ضيافة حكومة الجنوب، فاعترفوا بالواقعة وقالوا إنهم لم يتناولوا الموضوع بنفس حساسية شمال السودان تجاه إسرائيل، وإن الوثائق البريطانية تضمنت خطابًا من السفير إلى وزارة الخارجية وصف فيه القنصل الإسرائيلى فى كمپالا وأسماه نجم الديپلوماسية الأول على كل القناصل، فهناك وجود إسرائيلى فى أوغندا، وهناك وجود إسرائيلى فى كينيا، وهناك وجود إسرائيلى بخلفيات تاريخية فى إثيوبيا![١٢].

ولقد أعلن وزير الرى آنذاك رفضه لما تسعى إليه إسرائيل من تدويل المياه بين دول الشرق الأوسط وبين دول حوض النيل «لأن ده معناه أننا بنفتح الباب والمجال لتصبح المياه سلعة تنتقل بين الدول، وأن هذا يلحق الضرر بمصر». وقد أكد الوزير السابق والخبراء أن إسرائيل تسعى جديًّا للحصول على الماء عن طريق مصر، وإن لم تستطع تلجأ إلى التدخل فى القارة الأفريقية؛ لاتخاذها ورقة ضغط.

وأعتقد آن خير من شرح هذا الموضوع هو الأستاذ كامل زهيرى، نقيب الصحفيين الأسبق فى كتابه القيم «النيل فى خطر»، الذى اعتمد على دراسة وثائقية كشفت أطماع إسرائيل فى مياه النيل، ولقد عاد إلى البدايات وكيف بدأت أطماع إسرائيل فى مياه النيل منذ عهد هرتزل فى ١٩٠٣، وسعيه لإقامة وطن قومى فى سيناء، حيث التقى جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية ١٩٠١، وخلال المقابلة استطاع إقناعه بمشروعه؛ وكان المشروع يتطلب توصيل مياه النيل. ويذكر كامل زهيرى أنه جاء فى مذكرات هرتزل أنه قابل كرومر وحاول إقناعه بتوصيل المياه إلى أراضى سيناء التى قرر إقامة الوطن القومى عليها، فقال هرتزل: نحن نطلب فقط من النيل مياه الشتاء الزائدة التى تجرى عادة إلى البحر ولا يستفاد منها[١٣]. ولكن أصر كرومر على تشكيل لجنة من الخبراء أفادت برفض الموضوع فى تقرير، مدعم بالأرقام، أثبت أنه سيضر بمصر، ومن ثم رفضه. ويرجع كامل زهيرى رفض بريطانيا إلى عامل إستراتيچى فى خطة بريطانيا فى مصر والسودان، وأعالى النيل، وهى الخطة التى بدأت فور احتلال مصر عام ١٨٨٢، وأعادت احتلال السودان عام ١٨٨٩ والاندفاع لتنظيم الرى ببناء خزان أسوان

---

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) كامل زهيرى: «النيل فى خطر»، ص٩١.

الذى انتهى عام ١٩٠٢، وربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية، والقطن المصرى بالنسيج البريطانى، وأنه كانت لبريطانيا أسباب اقتصادية مهمة لعرقلة المشروع الصهيونى، حتى لا تهدد خططها الخاصة.

ويشير زهيرى إلى أن الأطماع الصهيونية فى مياه النيل ظلت جاثمة، فيتناول مشروع إليشع كيلى: «مياه السلام»، وهو بعث لمشروع هرتزل القديم، وهو يرى أن على مصر أن تبيع المياه لإسرائيل، وأن هناك دولًا كثيرة مستعدة للمتاجرة مع دول معادية[١٤]، وأن المشروع يتم عن طريق نقل المياه بأنابيب تحت قناة السويس حتى خان يونس والنقب، ويرى زهيرى أن أخطر ما فى الأمر اقتناع الرئيس السادات بهذه الفكرة، وأنه فى ٤ سبتمبر ١٩٧٩ أعلن فكرته عن تحويل مياه نهر النيل للقدس والنقب، وأنه أشار إليها أيضًا فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٩ حين بدأ الحفر فى ترعة السلام بين فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥ طريق الإسماعيلية، ويرى كامل زهيرى أن فكرة كيلى، رئيس هيئة تخطيط المياه الإسرائيلى عام ١٩٧٤، تعتمد على فكرة هرتزل عام ١٩٠٣، وأن الفكرة الإسرائيلية الجديدة عام ١٩٧٤ تستند إلى أفكار قديمة، وأن السادات حاول إحياءها عام ١٩٧٩، ولكن قوبل ذلك بمعارضة شديدة من مختلف الفئات فتوقف المشروع، وكان خوف زهيرى من حصول إسرائيل على مياه النيل الذى يمثل شريان الحياة لمصر دافعه لدق ناقوس الخطر ولتأليفه كتاب «النيل فى خطر» الذى ضمنه العديد من الوثائق ليلفت الأنظار لخطر إسرائيل وأطماعها فى النيل[١٥].

هذه بعض الآراء لخبراء ومفكرين عن أطماع إسرائيل فى مياه النيل وسعيها للحصول عليها بجميع الوسائل، ولقد تكررت المشاريع الإسرائيلية، وخاصة بعد مشاكل المياه ونقصها رغم حصولها ـ أو بمعنى أصح استيلائها ـ على مياه أنهار طبرية وعلى الأنهار والمياه الجوفية فى غزة والضفة، فإن مشكلة المياه أصبحت مشكلة تؤرق مسئولى إسرائيل، وأصبحت مادة دائمة تتعرض لها دومًا صحافتها بالتحليل والدراسة، وتعقد لها الندوات والمؤتمرات، فإذا لم تستطع الحصول عليها من مصر فهى تسعى إلى التدخل فى أمور حوض النيل والوصول إلى دوله بمساعدات اقتصادية ومشاريع تكنولوچية وخدمات طبية، لتحوز ورقة ضغط على مصر، وظهرت مشاريع كهرتزليا لتوطين الفلسطينيين فى سيناء، وبالتالى توصيل المياه إليهم،

(١٤) تناول عادل عبد الرازق فى: بؤر التوتر والنزاع حول المياه فى حوض النيل، ص ٣٦ مشروع كيلى.
(١٥) كامل زهيرى: «النيل فى خطر»، ص ٩٠-٩٢.

ومشروعات تدويل المياه، ولقد اعتبرت إسرائيل نفسها جزءًا من أى مخطط يتعلق بحوض النيل، وهذا ما تكتبه الصحافة الإسرائيلية، وتؤكده المؤتمرات والندوات التى عقدتها إسرائيل بمشاركة دول حوض النيل، وكذلك مشروع الشرق الأوسط الجديد لبيريز، وكتاب موشيه فرجى، عميل الموساد السابق، الذى يشير إلى سعى إسرائيل لخلق وتكريس انفصال جنوب السودان عن شماله، وزرع وتد إسرائيلى لاستغلاله كورقة ضغط على مصر، واللجوء إلى إستراتيجية شد الأطراف، ثم بتر الأطراف، وهى قائمة على إثارة الفرقة والعنصرية بين الأقليات؛ مما يؤدى إلى المطالبة بالانفصال. ولو رجعنا لما قاله بن جوريون أول رئيس وزراء إسرائيلى فى إحدى كلماته أمام الكنيست الإسرائيلى عام ١٩٥٢: إن المساعدات التى تذهب لأفريقيا ليست بعمل خيرى، بل تخدم المصالح الإسرائيلية، فهى تعكس حقيقة السياسة الإسرائيلية.

نشرت صحيفة معاريف مشروع إليشع كيلى، وكيف أنه تمت دراسته فى شركة ناحال، وهى مملوكة للحكومة الإسرائيلية، ومنوطة بتخطيط المياه، وعادت الفكرة إلى الصحف الإسرائيلية عام ١٩٨٦ بمناسبة مؤتمر «أرماندهامر» للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، والذى افتتح فى جامعة تل أبيب، ولقد عرض المؤتمر ورقة جديدة تقوم على مشروع نقل مياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء إلى قطاع غزة والنقب[١٦].

وعقدت ندوة أخرى عن دول حوض النيل والمياه فى إسرائيل عام ١٩٩٧، وتحدثت الصحافة الإسرائيلية عن مخاوف مصر وشكها فيما تقوم به إسرائيل، وأن مصر تخشى من سيطرة إسرائيل على دول حوض النيل، ومن تداعى مكانة مصر. وقد كتب جياناحور مقالًا فى جريدة هاآرتس بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٩٧ بعنوان «مخاوف قديمة بشأن النيل»، ورغم أن الكاتب يؤكد أن إسرائيل تتخذ من تلك المؤتمرات ورقة للتهديد، أو على الأقل لإثارة مخاوف مصر، واعترف بأن إسرائيل سبق أن مارست هذا الأسلوب لتهديد مصر فى عهد الرئيس عبد الناصر، فإنه لا يرى أن لا حاجة لهذا الأسلوب الآن بعد السلام، فكتب «فيما يتعلق بإسرائيل، فقد أبدت إسرائيل فى عقد الخمسينيات اهتمامًا ضخمًا بالتعاون مع إثيوبيا، ولكن ليس من صالح إسرائيل تهديد مصر بل التعاون معها، وأن تدنى مستوى المعيشة فى مصر سيزيد من أسهم الإسلام السياسى المعادى لإسرائيل، ولكن ليس هناك ما يحول دون قيامنا بتحسين مستوى التفاهم مع كلٍّ من إثيوبيا وإريتريا»[١٧].

---

(١٦) ميخائيل سيليع، مقال بعنوان قضية المياه، جريدة دافار الإسرائيلية، ١٧/ ٣/ ١٩٩٥، فى مختارات إسرائيلية ١٩٩٥.

(١٧) هاآرتس: ١٩/ ٥/ ١٩٩٧، مختارات إسرائيلية، يوليو ١٩٩٨.

إن عقد مؤتمر يتناول موضوع مياه النيل وحوضه فى دولة ليست طرفًا فى هذا الحوض، من المؤكد أن يثير الشك فى نوايا إسرائيل التى تعانى من نقص المياه، وأن المؤتمر يعتبر تهديدًا لمصر وورقة ضغط. ويرى الكاتب الإسرائيلى أن الضغط على مصر بهذه الورقة سيزيد أسهم تيار الإسلام السياسى. ويرى البروفيسور حاجى أورليخ، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا بجامعة تل أبيب التى نظمت هذه الندوة «أن بناء أى سد فى إثيوبيا يعد بمثابة إعلان للحرب على مصر، وأنه لا يعنى سوى تدمير مصر»، ويضيف «فهذه الندوة لم يشارك فيها أى باحث من مصر». ويرجع ذلك إلى أن حالة التوتر السياسى آنذاك ليست بالعامل الوحيد الذى يقف حائلًا دون مجىء الباحثين المصريين للمشاركة فى هذه الندوة، ويرى أورليخ أن موضوع النيل يعد موضوعًا وجوديًا وشديد الحساسية لمصر إلى الدرجة التى تجعلها ترفض بحث أى موضوع متعلق به، وأن الصحافة المصرية ترى أن إسرائيل تحيك العديد من المؤامرات الرامية إلى التعاون مع إثيوبيا فى مجال بناء السدود على النيل بغرض السيطرة على مصر، وأن الادعاءات ترتبط ـ فى نظره ـ بما تدعيه مصر بشأن أن إسرائيل تسعى إلى تقويض مكانتها، ويعتقد أن هذا المؤتمر الذى تستضيفه جامعة تل أبيب سيزيد من عظم المخاوف المصرية[١٨].

ويذكر أن الصحف المصرية أشارت إلى سعى إسرائيل لإقامة روابط صداقة مع إثيوبيا بغرض تشييد عدة سدود على النيل الأزرق الذى يقطع الأراضى الإثيوبية، والتقليل بالتالى من كمية المياه التى تتدفق لمصر عبر السودان، وأن أسامة الباز مستشار مبارك للشئون السياسية، نفى الأنباء على نحو قاطع، وقال: ليس هناك اتفاقيات بين إسرائيل وإثيوبيا على إقامة مشاريع مشتركة على نهر النيل[١٩].

سياسة النفى أو التجاهل أو التهوين، أو نبذ نظريات المؤامرة ورفضها، لا تخفى أن هناك اتفاقيات فعلًا بين إسرائيل وإثيوبيا وعدد من دول حوض النيل لبناء سدود، وهذا مدعم بالوثائق والأحداث على أرض الواقع.

أما عملية التناقض فى المواقف الرسمية، ففى تقرير بتاريخ ١٩٩١ مقدَّم للجنة الشئون العربية فى مجلس الشعب بعنوان «أزمة المياه فى المنطقة العربية» ظهر من نغمته التشاؤمية أن الشرق الأوسط يحتمل أن يشهد الحرب الأولى من أجل المياه التى تجرى فى أنهار الدول الأعضاء فى معاهدة جامعة الدول العربية «ASLT» تشعلها دول غير أعضاء فيها، وأن بعض

(١٨) هاآرتس: ١٩/ ٥/ ١٩٩٧، مختارات إسرائيلية، يوليو ١٩٩٨.
(١٩) هاآرتس: ١٩/ ٥/ ١٩٩٧.

هذه الدول لها تاريخ طويل من العداوة مع الدول العربية، وأكد التقرير أن تورط إسرائيل فى إثيوبيا والخطط الإسرائيلية لمساعدة إثيوبيا فى إنشاء سدود على النيل الأزرق، ستشكل تهديدًا مباشرًا على تدفق النيل إلى مصر، وقد افترضت اللجنة أن إسرائيل كانت تريد خرق دفاعات مصر الجنوبية، وفرض الحصار على الموارد الإستراتيجية، وأوضح التقرير بأنه يجب على وزارة الخارجية المصرية أن تسلم بأن مساعدة إسرائيل لإثيوبيا كانت محاولة من الدولة اليهودية لوضع مصر تحت ضغط، وفرض سيطرة كبيرة على النيل الأزرق، وقالت اللجنة: إن استخدام القوة العسكرية كانت مسألة مهمة، وسوف توصى اللجنة بأنه يجب على البرلمان مساندة الحكومة عندما يصبح هذا الخيار ضروريًا، وفى حال الاضطراب الذى أحدثته الحرب الأهلية والإدارة الضعيفة لنظام منجستو لسنوات عديدة، فإن إثيوبيا ما زالت تحتاج لوقت لكى تتغلب على مشاكلها التى يؤثر العدو فيها على مصر[٢٠].

ومن الجدير بالذكر، أن وزير الرى المصرى أعلن عام ١٩٩٦ عن وجود اتفاق بين إسرائيل وإثيوبيا على إقامة سد لتوليد الكهرباء.

يذكر العميد المتقاعد موشيه فرجى، عميل الموساد السابق، فى تقديمه لكتابه «إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان» أنه يبدو غريبًا تدخل إسرائيل فى الصراع الذى نشب فى السودان، بل إنه يصبح مثيرًا للدهشة والتساؤل؛ فهو يرى أن السودان بمنأى عن الصراع العربى الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨، وفى مؤتمر القمة، ثم حرب الاستنزاف، ظل السودان فى موقف خارج عن نطاق دول الطوق، وأثناء عهد عبد الناصر وفى حرب قادش «العدوان الثلاثى» (١٩٥٦) لم يدخل فى مواجهة مع إسرائيل فى الجوانب السياسية والاقتصادية، وفى النصف الثانى من الخمسينيات لم يعترض على علاقاتها مع إثيوبيا فى عهد هيلاسلاسى، ويرى موشيه فرجى أن هذه الأسباب كانت كافية لصرف اهتمام إسرائيل عن السودان، إلا أن وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلى، وخاصة مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة، كان لهم رأى آخر فى إطار تعدد الرؤى التى استُخدمت لتوصيف الخطر الذى يشكله السودان فى المستقبل باعتباره عمقًا إستراتيجيًا لمصر، ويرون أنه، أى السودان، امتداد طبيعى داخل نطاق الإستراتيجية الإسرائيلية الأمنية فى منطقة القرن الأفريقى، التى صاغها بن جوريون وأرسى قواعدها أورى لويراتى، والتى تدعو إلى دعم وتقوية الحركات الإثنية المعارضة للسلطة. وبعد اتخاذ السودان موقفًا فى الجانب المعادى لإسرائيل، قامت بدعم الاتصال

(٢٠) عادل عبد الرازق: المرجع نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٠.

مع المتمردين، وتولى هذا داڤيد قمحى، المدير السابق بوزارة الخارجية، وكانت مصر تخوض حرب الاستنزاف ضد إسرائيل، وقد شمل دعم إسرائيل لنظام جون جارنج مظاهر عديدة، من مشورة وتدريب عسكرى ومستشارين، إلى إمداد بالأسلحة، وقد اتخذ خمس مراحل من الخمسينيات إلى الآن، وكانت مصر أحد الأهداف الرئيسية، فالسودان يمثل العمق الإستراتيجى الجنوبى لمصر، وبالتالى يؤثر عدم الاستقرار فى السودان بشكل قوى على مصر، والسياسة الإسرائيلية تهدف إلى التأثير وممارسة النفوذ على الأمن العربى ـ والمصرى خاصة ـ وزيادة نفوذها فى الدول المتحكمة فى مياه النيل من منابعه، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة ڤيكتوريا؛ مما يؤدى لتوترات بين الأقطار العربية والأفريقية.

وكما هو واضح من كتاب فرجى، فإن الهدف الأساسى لإسرائيل من التدخل فى السودان، استخدامه كورقة ضغط على مصر، ثم مواجهة الشمال السودانى ـ وما يمثله فى رأيها من تيار إسلامى متطرف ـ بالجنوب وما فيه من بترول ومياه؛ لأن مع انفصال الجنوب لن تظل حكومته مقيدة باتفاقية ١٩٢٩ الخاصة بمياه النيل، وإذا استطاعت إسرائيل توطيد أمورها مع الحكومة الجديدة، مثلما كان أيام جون جارنج، فسيكون بمقدورها الضغط على مصر.

وكذلك يتضح الموقف الإسرائيلى فى التعاون مع الحركات المناهضة فى دارفور، وأعتقد أن من يقرأ ما كتبه ضابط الموساد السابق، يتأكد من مدى ما بذلته المخابرات الإسرائيلية، والحكومة الإسرائيلية ككل فى السودان للتأثير على أمن مصر ومياه النيل.

كان هناك ربط بين الشرق الأوسط ومياه حوض النيل منذ معاهدة كامب داڤيد، وقبلها مشروع إليشع كيلى، ولعل ما كتبه شمعون بيريز رئيس دولة إسرائيل فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» يؤكد أطماع إسرائيل، وهو يرى أن الرؤية الإسرائيلية فى المنطقة تنبع من عدة عناصر، أولها: تضمين الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين إسرائيل والأطراف العربية فى الصراع العربى الإسرائيلى نصوصًا من التعاون فى المورد المائى، وثانيها: الحل الإقليمى بين دول منطقة الشرق الأوسط فى ظل وفرة المياه فى بعض البلدان وشحها فى بلدان أخرى، وثالثها: فلسفة إعادة توزيع المياه[٢١].

وفيما يخص مصر، يرى أنها لا تستفيد من مياه النيل والسد العالى استفادة تامة، وتستورد المواد

(٢١) شمعون بيريز: «الشرق الأوسط الكبير»، ص١٤١ ـ ١٤٨ فصل المياه الحية.

الغذائية، فيقترح مشروعات للتعاون الثنائى، ويقدم مشروعًا لنقل المياه إلى إسرائيل، وهو إحياء للمشاريع السابقة، هرتزل ـ كيلى... إلى آخره، ويرى نقلها إلى غزة وإسرائيل والضفة الغربية، وأنه يريد فقط ١٪ من المياه غير المستهلكة أصلًا، ويمكن نقلها لغزة ثم إسرائيل[٢٢].

ثم أخيرًا مشروع هرتزليا فى ٢٠٠٨ لاقتناص جزء من سيناء وتوطين الفلسطينيين فيه، ومن ثم يمكن مد سيناء بماء النيل للفلسطينيين ومنه يمتد إلى النقب، وإن لم تحدث موافقات على تلك المشاريع، فورقة الضغط الأفريقية موجودة!.

طمع إسرائيل فى حوض النيل تؤيده دراساتها وندواتها ومؤتمراتها، واتفاقياتها ووثائقها، بالإضافة إلى الإسرائيليين الذين كتبوا صراحة عن أهدافهم وأطماعهم فى المنطقة، فإسرائيل تسعى إلى تحقيق مصالحها وحل مشكلاتها بكل الوسائل. وقد تناول عدد من الكُتاب الأمريكيين والأوروبيين الوضع فى حوض النيل وموقف إسرائيل بالتحليل والدراسة، وأكدوا على أطماعها.

ولقد كشف المحلل السياسى الأمريكى مايكل كيلو فى كتابه «حروب ومصادر الثروة» عن اجتماع عُقد فى تل أبيب بين أعضاء الكنيست الإسرائيلى ووزراء إثيوبيين، تناول بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، فكتب فى مقال مطول نشرته ديلى ميل (الجنوب أفريقية) إن الأجندة الإسرائيلية تقوم على إقناع الوزراء الإثيوبيين باستكمال المشاريع المشتركة التى كانت قد توقف العمل بها، وأشار إلى أن هذه المشروعات تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر، وذلك بهدف إشغال مصر فى قضية تمس أمنها القومى وهى قضية المياه، ويتوقع أن تستكمل المشروعات ما بين يونيو وأكتوبر فى فصل الأمطار بالهضبة الإثيوبية، وكشف عن وعد إسرائيلى للحكومة الإثيوبية بمعونة مالية تفوق المائتى مليون دولار أمريكية لتساعدها فى حربها ضد المسلمين، بالإضافة إلى طائرات (F16)، ومعدات حربية وأسلحة ثقيلة وعدد من الطائرات، ويرى أن الهدف من دعم مشروعات إثيوبيا المائية، إضعاف وضرب مصر اقتصاديًا، كما أنها لعبت دورًا كبيرًا مع دول حوض النيل لنقض المعاهدة الدولية التى تنظم توزيع مياه النيل، واعتبر أن هذا الأمر يأتى فى إطار الإستراتيجية الإسرائيلية، التى ترى أن حصر المعركة مع العرب فى الجبهة الحدودية الضيقة لا تخدم إسرائيل لأسباب كثيرة، ولذلك لا بد من توسيع هذه الجبهة،

(٢٢) شمعون بيريز. «الشرق الأوسط الكبير»، ص١٣٧ ـ ١٤١.

خصوصًا نحو ما يسمى بـ «دول المحيط العربى»[٢٣]، وقال إنه فى إطار هذا المبدأ عملت إسرائيل على إقامة تحالفات إستراتيجية مع العديد من هذه الدول؛ بغرض إضعاف مصر وسوريا والعراق قبل سقوط نظام صدام حسين. وأضاف أن العلاقات العسكرية والأمنية المتميزة التى أقامتها مع إثيوبيا، عمدت إلى توقيع اتفاقية اقتصادية واستشارية بهدف إلحاق الضرر بمصر، ومن جانبها أقنعت إثيوبيا بأن إحدى الوسائل الأساسية للتنمية فيها إقامة السدود، وتعديل معاهدة توزيع مياه النيل، وأردف قائلًا: إن إسرائيل تلعب دورًا بين دول حوض النيل ضمن مخطط أمريكى يسعى لانتزاع النفوذ فى تلك الدول من أوروبا عمومًا وفرنسا على وجه الخصوص، وذلك بأن الإدارة الأمريكية توفر لإسرائيل كل سبل التأثير على إثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا والكونغو؛ بهدف إبقاء مصر فى حالة توتر دائم وانشغال مستمر. وأكد الكاتب أن النيل سيصبح فى السنوات القادمة قصة حياة أو موت، وجوهر القصة أن ٨٥٪ من موارد مصر النيلية موجودة فى إثيوبيا[٢٤].

وتشير العديد من الدراسات والتقارير إلى خطورة الدور الإسرائيلى، وأن الدور الذى تلعبه إسرائيل فى منطقة دول حوض النيل كان فى فترة ما يأتى متأخرًا بعض الشىء بعد الدور الأمريكى والبريطانى، وبدأ فى فترة الحرب الباردة يتصاعد بهدف الضغط على مصر، ويؤثر فى ملفات أخرى كالملف الفلسطينى، أو احتياج إسرائيل لمياه النيل.

ويرى الكثيرون أن هناك سعيًا أمريكيًّا حثيثًا لتأسيس مناطق نفوذ فى دول منابع النيل ووسط أفريقيا، سواء فى إطار السيطرة على وسط القارة أو الإمساك بأوراق ضغط رئيسية فى مشكلات المياه المتوقع تفجرها فى المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك سياسة أمريكية برزت فى التسعينيات تقوم على أساس مواجهة الحركات الإسلامية فى أفريقيا والسودان وإيران، وأن السياسة الأمريكية تعطى أولوية قصوى لدول منابع النيل، فمجموعة القادة الجدد الذين تهتم بهم السياسة الأمريكية والإسرائيلية هم زعماء دول حوض النيل أساسًا، وهم زعماء أوغندا ورواندا وإثيوبيا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا والجيش الشعبى لتحرير السودان.

وقامت إسرائيل بدور رئيسى فى التنافس الأمريكى الفرنسى فى وسط القارة الأفريقية، فبالرغم من العلاقات الإسرائيلية الفرنسية الجيدة، فإن إسرائيل اندفعت فى مناورات سرية مع

---

(٢٣) مشروع مايكل كيلو، كامل زهيرى: «النيل فى خطر»، ص ١١١، ١ يوليو ٢٠٠٤، alarabiya.net/articles

(٢٤) كامل زهيرى: «النيل فى خطر»، ص١١١.

إثيوبيا وإريتريا وأوغندا والتوتسى، متجاوزة فرنسا لصالح واشنطن، ولقد أظهرت السنوات الماضية حجم العلاقات والنفوذ الواسع الذى يتمتع به جهاز الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد» فى المنطقة، إثر انكشاف صفقات السلاح، وعمليات ترحيل الفلاشا إلى إسرائيل، ولقد أثار التدخل الإسرائيلى حفيظة فرنسا، فلجأت الاستخبارات الفرنسية إلى نشر تفاصيل النشاط الصهيونى فى منطقة البحيرات فى الصحف الفرنسية[٢٥].

ويرى جون بولوك فى كتابه «حروب المياه والصراعات القادمة فى الشرق الأوسط» أنه كان للمياه بالفعل تأثير حاسم فى إحدى الصراعات الكبرى، وبصفة خاصة فى حرب عام ١٩٦٧، وشكلت المياه عنصرًا مهمًّا فى سياسات الصهاينة الأوائل عندما حاولوا إقامة حدود دولتهم[٢٦].

هذه بعض آراء خبراء مصريين وأفارقة وأوروبيين وأمريكيين، بل والإسرائيليين أنفسهم. وعلى أرض الواقع، نجد أن إسرائيل استطاعت أن ترسخ أقدامها فى حوض النيل والقارة الأفريقية من خلال التعاون الاقتصادى والعسكرى والدبلوماسى.

فبالنسبة للاقتصاد، نجد أن تجارتها مع دول جنوب الصحراء وحدها تزيد على خمسة مليارات دولار، سواء كانت من خلال تعاملات تجارية مباشرة مع الحكومة أو من خلال الشركات الدولية التى كانت تختفى وراءها حتى تتحايل على إجراءات المقاطعة التى تبنتها بعض الدول الأفريقية ضدها، كرد فعل على ممارستها فى الأراضى الفلسطينية فى الفترة التى تلت حرب ١٩٧٣، هذا بخلاف تجارة الألماس التى تحتكر الشركات الإسرائيلية ٧٥٪ منها[٢٧]. ويعد مؤشر التجارة أهم مظهر لتطور العلاقات الاقتصادية. تضاعفت الصادرات الإسرائيلية لإثيوبيا ثلاث مرات لتصل إلى ١٤٠ مليون دولار سنويًّا، بينما تضاعفت الصادرات لإسرائيل حوالى أربعين مرة خلال عقد التسعينيات من ٠,٤ إلى ١٣,٩ مليون دولار سنويًّا. أما الواردات الإسرائيلية من كينيا، فقد تضاعفت مرتين ونصف المرة من ٨,٦ إلى ٢٠,٩ مليون دولار، وتضاعفت الصادرات الإسرائيلية مرتين تقريبًا من ١٤ مليونًا إلى ٢٩,١ مليون دولار

---

(٢٥) مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠٠٢ «عز العرب، مقال العلاقات الإسرائيلية الأفريقية».

(٢٦) جون بولوك، عادل درويش: «حروب المياه والصراعات القادمة فى الشرق الأوسط»، ترجمة هاشم أحمد محمد، ص١٢٧.

(٢٧) نجوى عبد الله: ليبرمان يستكمل طموحات بن جوريون فى أفريقيا (الأهرام) ١/ ٩/ ٢٠٠٩، عز العرب، مختارات إسرائيلية، ٢٠٠٢.

سنويًّا، وفيما يخص الكونغو، ارتفعت صادراتها لإسرائيل من ٠,٩ إلى ٥,٢ مليون دولار سنويًّا، ويعد مركز التعاون الدولى فى وزارة الخارجية الإسرائيلية «الموشاف»، الذى يرأسه نائب وزير الخارجية، هو الجهاز المسئول عن تصميم وتنفيذ سياسات التعاون مع الدول الأفريقية على الرغم من فترة قطع العلاقات الدبلوماسية، كما حدث مع كينيا وزامبيا وتنزانيا وإثيوبيا؛ حيث كانت العلاقات الاقتصادية والخبرة الفنية أكثر قوة من العلاقات السياسية، وأبرز الأنشطة التى يعمل فيها «الموشاف» هى إقامة المزارع وتأسيس غرفة للتجارة الأفريقية الإسرائيلية، وتقديم الدعم فى مجالات الزراعة والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية، من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والسفارات الأجنبية، وبصفة خاصة هيئة المعونة الأمريكية USAID التى نشطت فى ضوء مبادرة كلينتون للشراكة فى أفريقيا، ويتركز نشاط الموشاف على فئات معينة، مثل القادة والنساء والخبراء والشباب الذين سيصبحون صناع السياسة مستقبلًا[٢٨]. وسأعرض لدور الموشاف فى دول أفريقيا فى الباب الثالث، ويرى سيد محمد مرسى فى كتابه «مصر ودول حوض النيل» أن إسرائيل تهدف إلى اقتناص الأسواق الأفريقية الواسعة، فهى تقوم بحركة تصدير واسعة للسلع والخبرات الفنية والبشرية، علاوة على حركة استيراد المواد الخام من دول حوض نهر النيل، والتى تتميز بأنها رخيصة الثمن وسهلة النقل عبر البحر الأحمر.

وعلى مستوى الخبرات والاستشارات والمشروعات المائية، فإن إسرائيل عرضت خدماتها على الدول الأفريقية، ونجحت فى تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الرى فى منطقة البحيرات والأبحاث العلمية المتعلقة بموارد المياه[٢٩]، مثل ما عقدته مع إثيوبيا فيما يخص سد فيشا على أحد روافد النيل الأزرق، ومشروعات أخرى كخود الفاشى، وكلها تؤثر على حصة مصر والسودان. ومن جهة أخرى، نجد أن عملية السلام ـ التى تقوم أمريكا برعايتها ـ تهدف إلى التكامل الإقليمى بين دول المنطقة فى صيغ مشابهة للسوق الأوروبية المشتركة، خاصة فى مجال الزراعة وتصدير تكنولوچيا الرى واستخدام نطاق متكامل للمياه بهدف دعم التنمية الزراعية، فهذه ترتبط بالرؤية الإسرائيلية التى تربط بين ضرورة استغلال الثروات المائية فى المنطقة وإعادة توزيعها مع عمليات

---

(٢٨) أحمد نهارى، المركز السودانى للخدمات الصحفية، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، وعاصم فتح الرحمن أحمد الحاج خبير إستراتيچى ومتخصص فى شئون القرن الأفريقى، ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٩ http://www.sudanile.com/index.

(٢٩) سيد محمد موسى: «مصر ودول حوض النيل»، شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق، محمد التهامى: «موسوعة التاريخ والسياسة فى أفريقيا».

التسوية المائية فى المنطقة، وأسس توزيعها عنصر مهم فى محادثات السلام فى الشرق الأوسط فى نظرها، وعند إعادة بناء الوحدات المكوِّنة للنظام الإقليمى[٣٠].

ولقد قدمت إسرائيل دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، وقام خبراء إسرائيليون باختبارات للتربة فى رواندا؛ حيث يتوجه الاهتمام الإسرائيلى ـ خاصة إلى نهر كاجيرا ـ الذى يمثل حدود رواندا مع بورندى فى الشمال الشرقى، وقد وقَّعت أوغندا وإسرائيل على اتفاق فى مارس ٢٠٠٠ أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية ـ برئاسة مدير الرى فى إسرائيل موسى دون عولى ـ ونص الاتفاق على تنفيذ مشاريع رى فى عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التى يقع معظمها فى مقاطعات شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، وسيجرى استخدام المياه المتدفقة من بحيرة ڤيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدى إلى نقص المياه الواردة من النيل الأبيض[٣١].

ذكرت جريدة «ذى إندپندنت أوشن نيوزلتر» فى فبراير من العام نفسه، أن إسرائيل أعلنت أنها مهتمة بإقامة مشاريع الرى فى مقاطعة كارموجا الأوغندية قرب السودان؛ حيث يمكن رى أكثر من ٢٤٧ ألف هكتار من الأراضى الأوغندية عبر استغلال اثنين ونصف مليار متر مكعب سنويًا من المياه، فى حين أن المياه المستخدمة حاليًا لا تزيد عن ٢٠٧ ملايين متر مكعب فقط، تروى ٣٢ ألف هكتار من الأرض. تهدف إسرائيل بمشاريعها إلى تملك أراضٍ فى المنطقة برأسمال يهودى بدعوى إقامة مشاريع عليها أو تحسين أراضيها أو إقامة سدود[٣٢].

ويعمل حوالى ٨٠٠ خبير إسرائيلى فى منطقة منابع النيل. كذلك تعمد إسرائيل إلى دعم الحركات الانفصالية والإثنية؛ حيث دعموا جيش تحرير جنوب السودان، وتربطهم علاقات قوية مع النظام الحاكم الآن فى إريتريا، رغم أن العرب وقفوا معها من قبل فى صراعها مع إثيوبيا، وخاصة مصر فى فترة عبد الناصر. وتقوم إسرائيل بتزويد العناصر المتمردة فى شابا فى زائير بالسلاح، وكذلك العناصر المتمردة فى حزب تحرير شعب الهوتو فى بوروندى عن طريق دار السلام وزائير،

(٣٠) مركز الدراسات العربى الأوروبى ٨/ ٣/ ٢٠٠٩، حول الصراع فى الشرق الأوسط والأمن الإقليمى.
(٣١) أحمد نهارى، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، المركز السودانى للخدمات الصحفية.
(٣٢) أحمد نهارى، المركز السودانى للخدمات الصحفية، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٦.

كما يجرى خبراء إسرائيليون أبحاثًا فى حوض النهر فى إثيوبيا وأوغندا، ولها علاقات قوية مع النظام الإثيوبى فى عهد زيناوى. ويشير مكرم محمد أحمد إلى التحديات الإستراتيجية التى تواجه مصر ـ خصوصًا داخل حوض النيل ـ حيث يسود إحساس سلبى عام يسيطر على بعض دوائر الحكم وعلى الرأى العام فى عدد من دول الحوض بأنهم لا يستفيدون من مياه النيل، التى تسقط على أراضيها وتفيد دولتى المصب لكنها لا تفيد دول الحوض، وتستند فى ذلك إلى اتفاقيات جائرة ـ فى نظرها ـ تم توقيعها خلال حقبة استعمارية تتصرف فى إيراد النهر لصالح مصر والسودان، تشترط على دول المنبع ألا تقيم أى إنشاءات على نهر النيل دون موافقة دولتى المصب، وأن هذا الشعور يتنامى داخل دول حوض النيل على نحو متصاعد، خصوصًا فى إثيوبيا؛ حيث يعتقد رجل الشارع أن المصريين يستولون على مياه بلاده وأن عليهم أن يدفعوا ثمنًا لهذه المياه، ويضيف أنه مع الأسف يكاد يقضى هذا الإحساس السلبى المتزايد على ميراث عظيم من تاريخ مشترك يعود لفترة الستينيات عندما كانت مصر مركزًا لكل حركات التحرر[٣٣].

تقوم إسرائيل بتغذية وتأكيد الشعور لدى دول حوض النيل بأن مصر تسلبهم حقوقهم ومواردهم الطبيعية بلا ثمن، والدليل على ذلك ما اقترحه جوزيف نيريرى أخو الرئيس التنزانى فى اجتماع مجلس تشريعى فى يونيو ١٩٧٤ أن يتم عقد صفقة مع العرب يباع فيها جالون المياه مقابل جالون النفط، ما دام النهر ينبع من شرق أفريقيا[٣٤].

وفى عام ١٩٩٦، انتقدت أوغندا استهلاك مصر والسودان لأكثر من حاجتهما للمياه، مؤكدة على حقها فى استعمال موارد المياه، وقامت بإنشاء سدود فى حوض بحيرة ڤيكتوريا لتوليد الطاقة الكهربائية، وفى الوقت الذى تقوم فيه إسرائيل بإثارة النعرات الطائفية وتحريض الأفارقة ضد العرب؛ فإن «الموشاف» يركز على التجمعات العربية التى تعارض التطبيع والعلاقة مع إسرائيل للحصول على تأييدها فى دول مثل كينيا من خلال تقديم منح للتدريب[٣٥].

أما فى المجال العسكرى، فهى تقدم الخبرة العسكرية والاستشارة والسلاح. ويوضح موشيه فرجى هذه السياسة الإستراتيجية وأهدافها، ويذكر أن الرشاش عوزى الإسرائيلى هو سلاح المتمردين فى جنوب السودان، وأنه تم تدريب المتمردين على أيدى الإسرائيليين.

---

(٣٣) مكرم محمد أحمد: الأهرام، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٣٤) ٢٠٠٤ alarabiya.netarticle.

(٣٥) سيد موسى: المرجع نفسه، ص ١٩٢ ـ ١٩٧.

تسعى إسرائيل إلى عدة أهداف فى المجال الأمنى والإستراتيجى: أولها: خلق وجود قوى تنفذ منه إلى مجموعة حوض النيل، التى تعتبر بمثابة عمق إستراتيجى للدول العربية وخاصة مصر. وتحقيق وجود عسكرى فعّال فى المنطقة؛ نظرًا لأهميته للأمن الإسرائيلى. ثانيًا: توفير الأمن الإستراتيجى لإسرائيل فى منطقة البحر الأحمر، وتقوية الدور الإسرائيلى التابع للوجود الأمريكى فى المحيط الهندى[٣٦].

ولقد دعمت إسرائيل قوات لوران كابيلا، التى يشكل التوتسى عمودها الفقرى، فى الوصول إلى السلطة فى زائير. وقدمت لأوغندا دعمها السياسى والعسكرى، بالإضافة إلى أن الرئيس موسيفينى ينتمى أصلًا إلى التوتسى. وتسعى رواندا للسيطرة على المنطقة عبر الدعم الأمريكى والإسرائيلى. كذلك يغذى الموساد الصراع بين التوتسى والهوتو، ويقوم بتصدير السلاح إلى طرفى الصراع الهوتو فى كيفو والتوتسى فى كيجالى، والقوات المسلحة الزائيرية. ولقد ساندت إسرائيل جيشى رواندا وبوروندى بالأسلحة القديمة بدون مقابل لكسب ود السلطات الحاكمة فى منطقة البحيرات العظمى، وأعتقد أننا من المفروض أن نعود لمقولة بن جوريون: «إن إسرائيل لا تقدم لأفريقيا خدمات بلا مقابل»؛ فإسرائيل لا تقدم خدمات إلا إذا تأكدت من حصولها على المقابل المجزى، وأن رئيس الاستخبارات العسكرية السابق شلومو جازيت، ذكر أن إسرائيل تعاونت فى تسليح عدد كبير من الدول الأفريقية، منها إثيوبيا وزائير وكينيا وليبيريا وجنوب أفريقيا والكاميرون، وحصلت إثيوبيا منها على أسلحة مقابل تهجير الفلاشا[٣٧]. ولقد استغلت إسرائيل موضوع الفلاشا وتهجيرهم بدعوى إنقاذهم من المجاعة كوسيلة لتقوية روابطها بإثيوبيا.

وكذلك لا ننسى دور إسرائيل فى السودان والعمل الحثيث على انفصال الجنوب. وفى ندوة فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ التى أدارها هانى رسلان مدير وحدة الدراسات السودانية وحوض النيل ـ حذر أحمد السنجك ممثل الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى «أن المخاطر على مصر ستكون كبيرة»، وأضاف أن انفصال الجنوب يعنى أن يكون على مصر التعامل مع دولتى الشمال والجنوب اللتين سيكون بينهما كثير من الصراعات حول النفط والمراعى وغيرها، وتغذيها تراكمات ثقافية وعرقية وقبلية، وقد يدخل السودانيون فى حرب

(٣٦) عز العرب: مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠٠٢م.

(٣٧) تناولت أكثر من دراسة إسرائيلية وموضوع الفلاشا، انظر مختارات إسرائيلية، العدد ٤٩، مايو ٢٠٠٧، يديعوت أحرونوت: ٤/ ٤/ ٢٠٠٧، هآرتس: ١٣/ ٨/ ٢٠٠٩.

جديدة، وأشار السنجك إلى قوى معادية تدفع باتجاه فصل الجنوب من أجل الإضرار بمصالح مصر والضغط عليها فى المقام الأول، وقال إن هذه القوى تستهدف التأثير على مصالح مصر المستقبلية فى السودان[٣٨].

على المستوى الإستراتيجى، تمثل أفريقيا ٢٠,٤٪ من مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانها ما يقرب من ٢٠٪ من إجمالى سكان العالم؛ مما يعنى أنها ليست سوقًا ضخمة فحسب، بل إنها قوة سياسية يمكن أن تدعم إسرائيل وسياستها فى المحافل الدولية، ورغم أن الدول الأفريقية قد قطعت علاقاتها بإسرائيل فى عام ١٩٧٣، فلقد عادت تلك العلاقات بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، ومن ثم استطاعت إسرائيل أن تضاعف بعثاتها الدبلوماسية إلى أفريقيا من ٦ بعثات عام ١٩٦٠، إلى ٢٣ بعثة فى عام ١٩٦١، إلى ٣٢ بعثة ١٩٧٢، ليصل عددها حاليًّا إلى ٤٦ بعثة، ونجد انعكاس تلك العلاقة على الدول الأفريقية حتى أصبح عدد منها لا يدعم الموقف المصرى فى بعض المواقف؛ فعدد من الدول الأفريقية لم يدعم الوزير المصرى فاروق حسنى فى انتخابات اليونسكو.

ولأفريقيا أهمية جغرافية للتجارة البحرية، حيث إن نحو ٢٠٪ من هذه التجارة يمر أمام سواحل القرن الأفريقى فى مضيق باب المندب، بل تملك ممرات حيوية للتجارة الدولية ومنافذ وموانى بحرية على المحيط الهندى والأطلنطى، وهذا يبرر الأطماع الإسرائيلية. ولقد كست إسرائيل مطامعها بثوب الإنسانية، فكما حدث فى جولة هيلارى كلينتون ـ وزيرة الخارجية الأمريكية ـ الأخيرة من حديثها عن معاناة الشعوب الأفريقية من الحروب والأمراض والفقر، وما تتعرض له النساء من عنف، ومطالبة الحكومات بتبنى الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل لشعوبها، فإن إسرائيل ادَّعت أيضًا دعم المجتمع المدنى والديمقراطى[٣٩] فى أفريقيا، وأقامت مراكز طبية فى الأماكن الصحراوية فى بتسوانا وغيرها من الدول الأفريقية.

* * *

(٣٨) الأهرام: ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٩.

(٣٩) نجوى عبد الله: الطموحات الإسرائيلية فى أفريقيا ١٢/ ٩/ ٢٠٠٩م الأهرام، وانظر أيضًا www.paleople.org.

منابع النيل ومساره